2025 | Vol. 16 MARCH | الصفحة(134- 157) | الاصدار (16) ,العدد 65 , آذار

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

مجلة الدراسات التاريخية والحضارية

Journal of historical & cultural studies

(Online) 2663-8819 E- ISSN:-(Print) 3-111622 ISSN:

Journal Homepage: http://jhcs.tu.edu.iq

السياسات الاقتصادية للنظام الجمهوري في العراق خلال السنوات 1958 – 1968م

اسم الباحث/ ة (1): باسم ثائر احمد عبد

الدرجة العلمية: ماجستير

التخصص العلمي: تاريخ

مكان العمل: المديرية العامة لتربية صلاح الدين – وزارة التربية

ملخص البحث عربي:

من خلال هذا البحث سوف يتم تناول السياسات الاقتصادية للنظام الجمهوري بالعراق خلال السنوات من 1958 إلى 1968، كذلك سوف يتم استخدام المنهجين العلميين، التاريخي والوصفي، لتحقيق أهداف البحث. والتي تُعد من ابرز الفترات التاريخية التي مرت على تاريخ العراق المعاصر اذ شهد فيها العراق تطورات مهمة في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية وجرى تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث يناقش أولها ثورة 1958 والتحول السياسي الذي أحدثته بالعراق، وأما المبحث الثاني فإنه يتناول السياسات الاقتصادية بالعهد الجمهوري الأول (1958 – 1963)، فيما يتطرق المبحث الثالث إلى السياسات الاقتصادية بالعهد الجمهوري الثاني (1963 – 1968).

الكلمات المفتاحية: العراق– الاقتصادية– السياسات– العهد الجمهوري– التعاون

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

2025 | Vol. 16 MARCH | (157 -134)الصفحة | الاصدار (16) ,العدد 65 , آذار

The economic policies of the Republican regime in Iraq during the years 1958 – 1968 AD

Name of The Researcher(1): M. M. Basem Thaer Ahmed Abd

Degree: Dr

Scientific specialization: history

Place of work:

Abstract

This research will address the economic policies of the republican regime in Iraq during the years from 1958 to 1968. The scientific, historical and descriptive approaches will also be used to achieve the research objectives. Which is considered one of the most prominent historical periods in the history of contemporary Iraq, as Iraq witnessed important developments in all political, economic and military aspects. The research was divided into three sections, the first of which discusses the 1958 revolution and the political transformation it brought about in Iraq. The second section deals with the economic policies of the first republican era (1958-1963), while the third section addresses the economic policies of the second republican era (1963-1968).

Keywords: Iraq - Economic - Policies - Republican Era - Cooperation.

Received: الاستلام

Accepted: القبول

Available Online: MARCH/ 2025 النشر المباشر– آذار

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

المقدمة

انتهى النظام الملكي في العراق وأقيم النظام الجمهوري في العام 1958 حيث جاء هذا التغيير السياسي بفعل قوة الجيش الذي نفذ بعض من عناصره انقلابًا أدى لتحولات كبرى بالبلاد وعلى مختلف الأصعدة، بينما كان النظام الملكي الذي ظل يحكم العراق منذ قيام الدولة الوطنية في العام 1921 يطبق سياسات رأسمالية تنسجم مع السياسات الغربية، جاء النظام الجمهوري بسياسات مغايرة تمامًا تتبنى الفكر الاشتراكي وتسعى لتنفيذ سياسات قومية عبر التخطيط الاقتصادي المركزي الذي يولي أهمية لدور الدولة الاقتصادي.

ومن خلال هذا البحث سوف يتم تناول السياسات الاقتصادية للنظام الجمهوري بالعراق خلال السنوات من 1958 إلى 1968، كذلك سوف يتم استخدام المنهجين العلميين، التاريخي والوصفي، لتحقيق أهداف البحث.

أولًا – ثورة 1958 والتحول السياسي بالعراق

شهد العراق صباح يوم الاثنين، الموافق 14 تموز (يوليو) 1958 تحولًا من أهم التحولات بتاريخه الحديث حيث تمكن عدد من ضباط الجيش من تنفيذ انقلاب عسكري والاستيلاء على السلطة [1].

أدى الانقلاب العسكري إلى سقوط النظام الملكي بعدما أذيع البيان الأول للثورة عقب انتشار قوات الجيش بالعاصمة بغداد والقضاء على العائلة المالكة وعلى رأسهم الملك فيصل الثاني، وكذلك ولي العهد وخاله، الأمير عبد الإله، وعدد من المسؤولين الآخرين بالنظام الملكي، وبحسب بيان الثورة الأول تحول نظام الحكم من الملكية إلى الجمهورية وتعيّن لإدارة شؤون البلاد مجلس سيادة بصلاحيات رئيس الجمهورية، كما تولى أحد أهم رجال الثورة وهو عبد الكريم قاسم، منصب القائد العام للقوات المسلحة، بينما تم اختيار عبد السلام عارف نائبًا له [2].

وكان العراق قد شهد حراكًا في أعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة تشكل طبقة برجوازية وطنية تقودها بعض الفئات الاجتماعية المتعلمة التي سعت لنشر الوعي بضرورة تقليص النفوذ الأجنبي بالبلاد والحد من الدور الذي يلعبه رأس المال الأجنبي في تعطيل تطور المؤسسات السياسية والاقتصادية والعلمية العراقية، وتعد وثبة كانون الثاني (يناير) 1948 ثم الانتفاضتين اللاتي وقعن خلال عامي 1952 و1956 من بين الأمثلة العملية على هذا الحراك [3].

كما يعد تنظيم الضباط الأحرار الذي نفذ انقلاب عام 1958 أحد روافد الحركة الوطنية العراقية ورد فعل على فشل انتفاضة العام 1941 والتنكيل الذي تعرض له الضباط القوميون العراقيون واستعادة البريطانيون السيطرة المباشرة على العراق وإن كان تشكيل التنظيم يعود لوقتٍ لاحقٍ إذ تشكل في العام 1948 بعدما شارك الجيش العراقي بحرب فلسطين وبعدها تبلورت فكرة التنظيم بشكلٍ أكبرٍ عقب نجاح

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

ثورة 23 تموز (يوليو) 1952 بمصر وانتشرت خلايا الضباط الأحرار بعدد من وحدات الجيش المتمركزة بمختلف المحافظات العراقية [4].

وكان خروج حكومة رئيس الوزراء العراقي، نوري السعيد، أيضًا عن ميثاق الضمان الجماعي العربي الذي وقع في العام 1950 وانضمام حكومته لحلف بغداد بالعام 1955، وهو حلف تكون من العراق وتركيا ثم انضمت إليهما فيما بعد كلًا من إيران وباكستان وبريطانيا لتتكون بذلك جبهة شرق أوسطية – غربية مؤيدة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية في حربها الباردة ضد الاتحاد السوفيتي، معاديًا للتوجهات القومية الوحدوية التي سادت بهذه الفترة بالمنطقة العربية والمناهضة للاستعمار ومن بين أسباب ثورة 1958 [5].

وفي الـ 27 من تموز (يوليو) 1958 صدر الدستور المؤقت للعراق للعام 1958، والذي أعاد التأكيد بمادته الأولى على نظام الحكم الجمهوري وأقر بحقوق الأكراد وتطرق لموضوع الملكية الزراعية مشيرًا إلى أنها تنظم وتحدد بقانون [6].

ويمكن القول بأن فكرة قيام نظام حكم جمهوري بالعراق تعود جذورها لنحو 50 عامًا سابقة على ثورة 1958 وتحديدًا للعام 1908، وقد أعادت ثورة مصر في العام 1952 التي قضت على النظام الملكي فيها وأقامت الجمهورية لهذه الفكرة رونقها بالعراق وبخاصةً بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، بالإضافة لبروز دور الولايات المتحدة الأمريكية ذات النظام الجمهوري بالسياسة الدولية بالخمسينات ودورها بوقف العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وبخلاف أن فكرة قيام الجمهورية شكلت انتصارًا لعدد غير قليل من الفئات بالمجتمع السياسي بعدما تمكن أفرادها من تولي المناصب العامة وتجاوزوا احتكار بعض القيادات العشائرية ووجهاء المدن للمناصب [7].

وبعد نجاح ثورة 1958 وتثبيت وضعها بالحكم كان بالعراق أربعة تيارات سياسية رئيسية هي: القوميين العرب، وهذا التيار دعا للوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة (سوريا ومصر)، والتيار الأممي المتمثل في الماركسيين والشيوعيين، وهذا التيار دعا لتطبيق شعار وطن حر وطالب بعقد صداقة مع الاتحاد السوفيتي، والتيار العراقي الوطني، وهذا التيار دعا للعمل على وضع الخطط اللازمة لإخراج البلاد من مشكلاتها والابتعاد عن الانحياز للتكتلات الدولية والإقليمية، والتيار الإثني الكردي، وهذا الأخير دعا لإقامة دولة وطنية وزيادة مساهمات الكرد فيها [8].

وبالرغم من تعدد التيارات السياسية بالعراق آنذاك إلا أن الجيش ممثلًا في شخص عبد الكريم قاسم، ظل مسيطرًا عبر مجلس السيادة على مقاليد السلطة والحياة السياسية، وإن كان التيار الشيوعي قد لعب دورًا في مساندة حكومة قاسم في مقابل تحركات العقيد عبدالوهاب الشواف ضدها في 1959 [9].

كما يجب توضيح أن النشاط الشيوعي بالعراق كان قد أخذ بالتوسع منذ الحرب العالمية الثانية واكتسب أرضية بعدما أيد ثورة 14 تموز وسيطر على عدد من المنظمات والنقابات المهنية والجمعيات

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

الفلاحية، وبخلاف تقدم العناصر المحسوبة على هذا التيار بالجيش وأجهزة الدولة الأخرى ثم تمكنهم من ترأس وزارات كـ الزراعة والتعليم والشؤون الاقتصادية [10].

كذلك فإن دستور العراق المؤقت لعام 1958 لم يحدد الكيفية والآليات التي سوف يمارس الشعب من خلالها السلطة أو يعالج إشكاليات إجراء الانتخابات العامة، وإلى جانب عدم تحديد المهام المنوطة بالمؤسسات الدستورية للدولة، بينما توسعت صلاحيات السلطة التنفيذية ممثلة في مجلس الوزراء برئاسة عبد الكريم قاسم بعدما عهد الدستور إلى الحكومة بالمهام التشريعية [11].

ثانيًا – السياسات الاقتصادية بالعهد الجمهوري الأول (1958 – 1963)

أجرى النظام الجمهوري المنبثق عن ثورة تموز 1958 تغييرات كبرى بالسياسات الاقتصادية بالعراق وهي السياسات التي خطط لها نظام الحكم الملكي السابق على ضوء برنامج التنمية الذي وضع من قبل مجلس الإعمار للسنوات 1953 – 1958، وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الإعمار هو الهيئة التي كانت معنية بملف التنمية الوطنية، وقد تمثل هذا البرنامج في الأنفاق من العائدات النفطية على التنمية عبر محورين أساسيين هما: العمل على استمرارية نظام السوق ودعم القطاع الخاص، ودعم النظام الإقطاعي من خلال دعم نظام تملك الأراضي الزراعية، وبالتالي كانت السياسات الاقتصادية الملكية ومنذ اتفاقية اقتسام العوائد النفطية بين الحكومة العراقية والشركات النفطية الأجنبية العاملة بالبلاد الموقعة في العام 1952 تركز بالأساس على القطاع الزراعي ومشروعات الري واستغلال الفيضانات، ثم جاءت مشروعات أخرى في المرتبة التالية من الأولوية وهي النقل والإسكان والاتصالات [12].

ومن بين أبرز التغييرات التي قام بها النظام الجمهوري، توجيه جزء من الإنفاق لتحديث القوات المسلحة، والسعي لبناء نموذج اقتصادي جديد ذي ملامح اشتراكية يتضمن إقامة هياكل مؤسسية ذات طابع اشتراكي والتخطيط المركزي وتقليص النفوذ الاقتصادي الأجنبي وإجراء إصلاحات بالملف الزراعي وكذلك تصفية الإقطاع [13].

وتعد وزارة التخطيط وهي الهيئة الرسمية التي حلت محل مجلس الإعمار من بين أبرز ملامح الهياكل المؤسسية ذات الطابع الاشتراكي وتمثلت مهمتها في إدارة الاقتصاد الوطني وقد عملت هذه الوزارة على زيادة دور القطاع العام بالاقتصاد مع تحفيز القطاع الخاص أيضًا، كما منحت السياسات التي وضعتها الوزارة القطاع الصناعي الأولوية عن طريق زيادة مخصصاته بالخطة التفصيلية وكذلك عن طريق رفع رأسمال المصرف الصناعي وإقرار ما يلزم لحماية الصناعة المحلية باعتبار أن النجاح بالتصنيع يعد أحد أهم أدوات دعم الاقتصاد الوطني وتقليص النفوذ الأجنبي، وبالإضافة إلى زيادة مخصصات الخدمات الاجتماعية وعلى رأسها التعليم والصحة [14].

كما أصدر النظام الجمهوري بعد الثورة مباشرةً القانون رقم: (30) لسنة 1958 الخاص بإعادة تنظيم القطاع الزراعي والهادف لتصفية الإقطاع وتطوير الإنتاج الزراعي وتحرير الفلاح العراقي بتدشين علاقة جديدة للإنتاج، وتضمن هذا القانون عددًا من المواد المختلفة ذات الصلة بالعملية الزراعية مثل

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

تحديد الملكية واستيلاء الدولة على الأراضي الزائدة عن الحدود التي يقررها القانون، وكذلك تعويض الملاك المصادرة أراضيهم وتوزيع الأراضي التي استولت عليها الدولة، والتعاونيات الزراعية وتنظيم نشاطها، وحقوق العمال بالمجال الزراعي، وتحديد جهات الاختصاص المنوط بها تنظيم وإدارة النشاط الزراعي بالبلاد [15].

وفيما يتعلق بتحديد الملكية على ضوء مواد القانون السابق الإشارة إليه، فقد جعل إجمالي الملكية للفرد الواحد بالنسبة للأراضي التي تسقى سيحًا أو بالواسطة بـ ألف دونم، وبالنسبة للأراضي التي تسقى ديمًا بـ ألفي دونم، وفي حالة الجمع بين النوعين يكون دونم الأرض من النوع الأول يعادل دونمين من النوع الثاني، وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون وإن كان قد حدد الملكية الزراعية فقد قصرها على الفرد بينما لم يتطرق لتحديدها على مستوى الأسرة [16].

وحقق النظام الجمهوري من القانون رقم 30 لسنة 1958 (قانون الإصلاح الزراعي) عددًا من المكاسب من بينها أنه استجاب لمصالح قاعدة كبيرة من الشعب العراقي متمثلة في الفلاحين على النحو الذي جعل القانون وكأنه منهج مشترك للحركة الوطنية، ووجه النظام الجديد من خلال القانون أقوى الضربات للسلطة الإقطاعية من خلال تخفيض الاقتصاد الإقطاعي للثلث في مقابل تحفيز حركة الفلاحين، كما استطاع حشد الفلاحين لجانب سياساته مما جعل الريف العراقي بصفةٍ عامةٍ يصطف خلف سلطة الحكم الجديدة [17].

ويعد قرار فك ارتباط العملة الوطنية العراقية (الدينار) بالجنيه الإسترليني من بين أبرز القرارات الاقتصادية لحكومة ثورة 1958، حيث يمثل هذا القرار نوعًا من الاستقلال الوطني على صعيد السياسات المالية من خلال دعم العملة العراقية لتأخذ مكانها بسوق النقد الدولي عبر زيادة الطلب عليها بعدما قررت الحكومة تحويل عملة بيع الإنتاج النفطي من الجنيه الإسترليني إلى الدينار، وبجانب أن قرار فك الارتباط بالإسترليني كذلك يعد من الناحية السياسية ابتعادًا عن صندوق النقد الدولي الذي يعد أهم المنظمات المهيمنة على الاقتصاد العالمي [18]، وتجدر الإشارة إلى أن ارتباط الدينار بالجنيه الإسترليني كان قد بدأ منذ العام 1931 بعدما أنشأ مجلس إصدار العملة الوطنية عقب الاستقلال لينهي التداول بالروبية الهندية بالبلاد والتي أدخلتها السلطات البريطانية منذ 1914 [19].

أصدرت كذلك حكومة العهد الجمهوري الأول قانون الخطة الاقتصادية المؤقتة رقم (181) لعام 1959، وقد خصص القانون مبلغ 3922 مليون دينار للإنفاق على تحقيق أهداف خلال الأعوام 1959 – 1961 والمتمثلة في [20]:

1 – العمل على استكمال المشروعات التي أقرها مجلس الأعمار، وإلى جانب إعادة دراسة جدوى بعض المشروعات الأخرى وتحديد البرامج الزمنية اللازمة لتنفيذها.

2 – العمل على رفع مستوى معيشة المواطن العراقي، بالإضافة لإعادة توزيع الدخل القومي للبلاد بصرف النظر عن العوائد النفطية.

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

3 – توفير أكبر قدر من الوظائف اللازمة لتشغيل الأيدي العاملة العراقية.

4 – حث القطاع الخاص على القيام بدوره في عملية التنمية الاقتصادية عبر تشجيعه على ضخ الاستثمارات في مشروعات الخطة المؤقتة.

5 – التوجه نحو تعزيز استقلال الاقتصاد العراقي من التبعية الأجنبية من ناحية، ومن ناحية تنويع مصادر الدخل القومي الذي يعتمد بشكلٍ رئيسيٍ على النفط من خلال الاستثمار بالزراعة والصناعة.

وبدأ الإنفاق على ضوء تلك الخطة من كانون الثاني (يناير) 1960 وانتهى في كانون الأول (ديسمبر) 1961، بينما تم الاعتماد على العوائد النفطية لتمويل 50% من مخصصات الخطة، وفيما قدرت النفقات الفعلية على الخطة بالفترة المشار إليها بـ 1084 مليون دينار وكانت إيرادات الدولة آنذاك 1010 مما يعني أن الخطة سجلت عجزًا قدر بـ 74 مليون دينار [21].

وبلغت كفاءة تنفيذ الخطة المؤقتة 33.1%، وتعد تلك النسبة منخفضة حيث سجلت نسبة التخلف 66.1% وهي نسبة مرتفعة جدًا، وحصل القطاع الزراعي على 479 مليون دينار من مخصصات الخطة بما يعاد 148% من إجمالي المخصصات، ثم تلاه قطاع الإسكان الذي حصل على 127 مليون دينار بما يعادل 39.1%، وجاء بعدهما قطاع النقل وحصل على 108 مليون دينار بما يعادل 31.1%، فيما جاء بعدهم القطاع الصناعي وحصل على 48.8 مليون دينار وهو ما يعادل 15% من المخصصات [22].

وفي العام 1961 أصدرت الحكومة قرارًا بتأميم شركات النفط العاملة بالعراق وذلك بموجب القانون رقم (80) للعام 1961 [23]، وتعود فكرة تأميم النفط العراقي إلى فترة ما بعد الحرب العالمية عندما تزايد الطلب العالمي على النفط وقيام الشركات الأجنبية العاملة بالعراق برفع إنتاجها إلى 6 ملايين طن بالعام 1950 مما استدعى بمجلس النواب العراقي لمطالبة الحكومة بتأميم صناعة النفط وفي هذا الصدد عقدت الحكومة مفاوضات مع الشركات الأجنبية انتهت لاتفاق مناصفة الأرباح وهو اتفاق كان غير مرضي للحكومات المتعاقبة حتى صدر القانون السابق الإشارة إليه وحصلت الحكومة العراقية بموجبه على 95.5% من امتيازات الشركات الأجنبية [24].

مهد أيضًا القانون رقم (80) للعام 1961 الطريق أمام ظهور صناعة نفط عراقية وطنية، فقد أسست بالعام 1964 شركة النفط الوطنية العراقية وهي أول مؤسسة نفطية حكومية تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، ولينتهي بالتبعية نظام عقد الامتياز النفطي المتضمن لما يعرف بـ منطقة العقد وهي جميع الأراضي العراقية ما عدا الأماكن المقدسة وكذلك المقابر، وبالإضافة إلى أن عقد الامتياز كان يمنح الشركات البريطانية والفرنسية والأمريكية والهولندية حقوق التحري والحفر والاستخراج والتصدير والتسويق وكانت هناك ثلاثة شركات تتبع للجنسيات المذكورة تتعاون فيما بينها ضمن ائتلاف شركات النفط الأجنبية الاجنبية العاملة بالعراق وهي شركة نفط العراق، وشركة نفط البصرة، وشركة نفط الموصل [25].

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

ومن المهم التنويه إلى أن الشركات النفطية كانت تتمتع بحصانة قانونية تحول دون قدرة السلطات العراقية بمحاسبتها أو التدخل في تنظيم نشاطها، وبجانب أنها منحت إعفاءات جمركية، كما أعفيت صادراتها من قانون الرقابة على التمويل الخارجي، وبالإضافة لتقييد يد القضاء العراقي في التدخل والفصل في الخلافات التي تنشأ بينهما وبين الحكومة وفي المقابل كانت تحال هذه الخلافات لجهات تحكيم أخرى للفصل فيها، وقد نتج عن تلك الامتيازات زيادة العجز بميزان المدفوعات وتراجع مستويات الدخل القومي للبلاد، بينما ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية وبخاصة بالقطاع النفطي الاستخراجي وأدى ذلك لزيادة التبعية الاقتصادية والسياسية للعراق كدولة [26].

وبانتهاء الخطة الاقتصادية المؤقتة 1959 – 1961، أصدرت الحكومة في 18 تشرين الأول (أكتوبر) 1961 القانون رقم (70) للعام 1961 المعروف بـ قانون الخطة الاقتصادية والذي اعتمدت بموجبه ميزانية قدرها 5663 مليون دينار لإنفاقها على جميع القطاعات، وقد أشار القانون المذكور إلى أن التمويل الحكومي لميزانية الخطة يمثل 3158 مليون دينار، بينما يتم تدبير المبلغ المتبقي عبر القروض الأجنبية، بينما بلغ العجز المالي بميزانية الخطة 1425 مليون دينار مما أثر بشكلٍ كبيرٍ على تنفيذ المشروعات المدرجة بالخطة، ويجب التنويه إلى أن الخطة الاقتصادية للفترة 1961 – 1963 اهتمت أكثر بتنمية وتطوير القطاع الصناعي وحددت نسبة للنمو الاقتصادي عندي مستوى 8% [27].

وتعتبر الاتفاقيات الاقتصادية من بين أهم السياسات التي تبناها النظام الجمهوري بعد ثورة 1958، وفي هذا الصدد سعى النظام الجمهوري للتوجه نحو الدول الاشتراكية وعقد الاتفاقيات الصناعية واتفاقيات القروض الميسرة معها والتي من بينها [28]:

1 – اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع دولة الاتحاد السوفيتي (آذار/ مارس 1959).

ومن الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات الاقتصادية التي أبرمها النظام الجمهوري خلال العهد الأول ومن نتائجها: إنشاء معمل الفولاذ بسعة 5 آلاف طن بالعام الواحد، ومعمل الكبريت بالحبانية، ومعمل الأسمدة النتروجينية، ومعمل اللوازم والعدد الكهربائية، ومعمل إنتاج المعدات الزراعية، ومعمل المصابيح الكهربائية، ومعمل الزجاج، ومعمل المنسوجات القطنية، ومشروعات صناعية أخرى غير ذلك.

2 – اتفاقية الصناعات الدفاعية مع دولة الاتحاد السوفيتي (تشرين الثاني/ نوفمبر 1959).

3 – اتفاقية المساعدات الفنية لمراكز التدريب مع دولة الاتحاد السوفيتي (كانون الأول/ ديسمبر 1959).

4 – اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني مع دولة تشيكوسلوفاكيا (تشرين الثاني/ نوفمبر 1960).

وبالمحصلة فإن العهد الأول للنظام الجمهوري تمكن من تنفيذ أكثر من 193 مشروعًا مختلفًا بجميع المحافظات والأقضية العراقية، ففي المجال الزراعي قضى النظام الجمهوري على الإقطاع وعمل على تنمية مشروعات الري والجمعيات الزراعية، وبالمجال الصناعي شيد المعامل الصناعية المختلفة وأقر

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

قانون العمل رقم (1) للعام 1958 الذي تضمن حدًا أدنى لأجور العمال، وفي مجال التشييد قامت الحكومة بإنشاء أكثر من 22 جسرًا على نهري الفرات ودجلة والأنهار الأخرى التابعة لهما، وبالمجال الاجتماعي قامت الحكومة بإنشاء المشاريع السكنية الخاصة بمحدودي الدخل والعمال والتي بلغ عددها 45 مشروعًا، وبالمجال الصحي أنشأ مدينة الطب ببغداد والمستشفى الجمهوري وبالإضافة إلى أكثر من 20 مستشفى آخر و160 ألف مستوصف و280 ألف مذخر أدوية، وأما في المجال التعليمي قد أنشأ عدد من الجامعات منها جامعة بغداد والجامعة المستنصرية وجامعة البصرة وجامعة الموصل وكذلك عدد من المدارس الابتدائية والثانوية، وبخلاف قانون تأميم الشركات النفطية الذي صدر بالعام 1961 [29].

ثالثًا – السياسات الاقتصادية بالعهد الجمهوري الثاني (1963 – 1968)

تمت الإطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم في 8 شباط (فبراير) 1963 على يد مجموعة من ضباط الجيش وبعض البعثيين وقد قاد عملية إقصاء عبد الكريم قاسم، العقيد عبد السلام عارف الذي صار رئيسًا للعراق بعد إعدام الأول، ثم أطاح عبد السلام عارف بحكومة البعث في 18 تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ذاته واستمر على رأس السلطة حتى وفاته بحادث طائرة عام 1966، وبعد ذلك عُيّن شقيقه عبد الرحمن عارف بمنصب الرئاسة وظل به حتى أبعده البعثيون في تموز (يوليو) 1968 لاسطنبول وتولى رئاسة العراق، أحمد حسن البكر [30].

ويعتبر استيلاء عبد السلام عارف على السلطة من خلال إطاحته بحكم عبد الكريم قاسم، نوعًا من الانقلابات العسكرية ذات البعد الأيديولوجي نظرًا لارتباطه بالجيش من جانب، ومن جانبٍ آخرٍ ارتباطه بحزب البعث العربي الاشتراكي، ومما لا شك فيه أن انحياز عبد الكريم قاسم لصف الشيوعيين أثناء فترة حكمه ساعد على إثارة الضباط القوميين الذين كانوا يمثلون الأغلبية بالجيش العراقي حينها وبالتالي وجد حزب البعث الأرضية المناسبة لاستمالتهم في ظل وضعه كأقوى الأحزاب العراقية [31].

وكان حزب البعث منذ ثورة 1958 قد عمل عن طريق لجنته العسكرية التي شكلها بعد نجاح الثورة على ضمان وجود ضباط بالجيش ينتمون للحزب عبر إدخال الطلاب البعثيين للكليات العسكرية، وكذلك عمل على كسب ولاء الضباط الذين يخدمون بالجيش ولاسيما ذوي الرتب الرفيعة، ولمّا كان وصول شباب البعث من العسكريين لمناصب تؤهلهم لقيادة عمليات من شأنها سيطرة الحزب على السلطة تحتاج لفترة زمنية كبيرة، فإن الحزب ركز على ما يبدو جهوده على المحور الثاني الخاص بكسب ولاء الضباط العاملين فعليًا بالجيش وساعده على ذلك زيادة نشاط الشيوعيين وتأييد القيادة السياسية لهم [32].

وبالمجمل فإن التوجهات السياسية لنظام حكم الرئيس عبد السلام عارف كانت قومية عربية تسعى لاستكمال عملية تحقيق الوحدة العربية ومناهضة الاستعمار [33]، كما انسجمت هذه التوجهات مع المواقف المصرية في توجهاتها العربية وكذلك الدولية وحدث التقاء كبير في وجهات النظر بين النظامين

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

على عكس ما كان سائدًا إبان فترة حكم عبد الكريم قاسم [34]، وكذلك حاصر نظام الرئيس عارف النشاط الشيوعي بالعراق معتبرًا أنه يُلحق الضرر بمصالح الدولة [35].

وشهدت المنطقة العربية خلال فترة منتصف الستينيات ما يعرف بـ صعود الاشتراكية العربية وكان العراق جزءًا من هذا المشهد حيث أصدرت الحكومة العراقية في عهد عبد السلام عارف عددًا من قوانين التأميم التي شملت الشركات الخاصة الكبرى [36].

شهدت فترة الستينيات أيضًا ظاهرة تلاعب الشركات النفطية العالمية الكبرى بأسعار وإنتاج النفط وهي ظاهرة أرقت الدول النفطية باعتبار أن النفط ظل السلعة الوحيدة التي لم ترتفع أسعارها في مدة نصف قرن على خلاف ما شهدته أسعار السلع الأخرى [37].

وتجدر الإشارة إلى أن النفط كسلعة كان لا يخضع لقوى السوق (العرض والطلب) نتيجة سيطرة الشركات الكبرى على هذه الصناعة الحيوية، بينما تغيرت الظروف بدايةً من العام 1928 بعدما وقعت الشركات النفطية اتفاقية كناكري التي بموجبها صار سعر النفط المعلن هو سعر السوق الناتج عن آلية العرض والطلب وظل العمل بالاتفاقية سائدًا إلى العام 1973 إذ برز دور منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك) والتي كان سبق وأسست بالعام 1960 وإن كان دورها ظل ضعيفًا حتى جاءت أزمة الحصار العربي على تصدير خام النفط فأكدت منظمة أوبك دورها من خلال تأثير حصتها في تحريك الأسعار بالسوق العالمي [38].

ومن جانبه أولى نظام الرئيس عبد السلام عارف اهتمامًا بالإنتاج النفطي حيث أصدر في العام 1964 قرارًا بتأسيس شركة النفط الوطنية، وهدف النظام العراقي من هذا القرار إلى تحقيق المصلحة الوطنية عبر إسناد عمليات البحث عن حقول نفطية جديدة واستغلالها لشركة عراقية مملوكة للدولة [39].

ويمكن اعتبار أن قيام صناعة نفط وطنية كان من بين الخطوط العريضة لوزارة طاهر يحيى، وهي إحدى الوزارات التي شكلت في عهد عبد السلام عارف وأعلنت أنها تسعى نحو تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وخدمة الشعب ورفاهيته وأن برنامجها الوزاري يعد بمثابة دستور مؤقت، ومن ثم أولت الوزارة المسألة النفطية أهمية كبيرة باعتبار أن العراق يجب أن يصبح دولة فاعلة ضمن منظومة الدول المنتجة للنفط (أوبك) [40].

وعلى الرغم من الدعوات التي أطلقها نظام عبد السلام عارف والخاصة بتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن أول ميزانية للدولة وضعت في هذا العهد توضح اهتمام الدولة بالتركيز على تطوير القوات المسلحة وقوات الشرطة، حيث خصصت لوزارة الدفاع ودائرة الشرطة نسبة 41.57% من ميزانية العام 1963 التي أقرت في آذار (مارس) من ذلك العام وبلغت بعد الزيادات أكثر من 156.516 مليون دينار عراقي، ولكن يجب الإشارة إلى أنه وبينما اقتطعت بعض المخصصات من جميع الوزارات العراقية الأخرى، إلا أن الإنفاق على التعليم في هذه السنة قد بلغت نسبته 16.61% وهو ما يعادل بعد الاستقطاعات أكثر من 26 مليون دينار [41].

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

وسجلت ميزانية الدولة المشار إليها عجزًا زاد عن 22 مليون دينار عراقي وهو عجز يزيد عما سبق وسجل بالميزانيات السابقة، ولكن ما خفف من هذا العجز ارتفاع العوائد النفطية نتيجة زيادة عمليات تصدير الخام التي رفعت من مساهمة عوائد النفط في إيرادات الدولة من 49 إلى 50% [42].

وفي العام التالي 1964، قامت الدولة بموجب قانون ميزانية الجمهورية رقم (31) لسنة 1964 باعتماد ميزانية عامة قدرها 181.253 مليون دينار مما يعني أنها زادت عن العام السابق بأكثر من 24 مليون دينار، وقد القوات المسلحة صاحبة النصيب الأكبر أيضًا في هذه الميزانية بنسبة 29.75%، وحل بالمركز الثاني الإنفاق على المشاريع بنسبة 18.17%، ثم الإدارة المحلية والبلديات بنسبة 11.64%، ثم الإنفاق على التعليم بنسبة 9.87%، وجاء الإنفاق على دائرة الشرطة بالمركز الخامس بنسبة 8.40% [43].

وفي العام 1965 وضعت الخطة الخمسية للفترة 1965 – 1969 [44] التي حددت أهدافها في تقليل الاعتماد على الموارد النفطية وتحسين مستويات معيشة المواطنين والعمل على زيادة الاستثمارات بالقطاعين الزراعي والصناعي وزيادة معدلات التشغيل وتحقيق الاستفادة لكافة المناطق الجغرافية من الاستثمارات والعمل على تقليص الفوارق بين الدخل والثروة بشكلٍ تدريجي [45].

وخصصت الحكومة العراقية للخطة الخمسية ميزانية بلغت 1.6 مليار دولار أمريكي (668 مليون دينار)، وعلى صعيد المخصصات الفرعية تم تخصيص ما نسبته 53% للقطاعين الصناعي والزراعي من هذه الميزانية على أن تؤمن الموارد النفطية نسبة 70% من إجمالي الموازنة، فيما لم يتجاوز الإنفاق الفعلي على الخطة نسبة 55% من الميزانية المرصودة وكان نصيب الزراعة والصناعة من المخصصات المقررة لهما 43% [46].

وبشكلٍ أو بآخرٍ حقق القطاع الصناعي استفادة من هذه الخطة بعدما زاد نصيبه من المخصصات المالية وكان من نتائج تلك الزيادة انجاز عدد من المشروعات الصناعية ومنها معمل الحرير الصناعي الذي شيد بقضاء الهندية التابع لمحافظة كربلاء، وكذلك معمل الأدوية الذي أقيم بسامراء، وبالإضافة إلى مشروعات صناعية أخرى [47].

وعند النظر إلى مجمل نتائج السياسات الاقتصادية بالعراق خلال العهد الجمهوري الثاني، فإن هذه السياسات يوجه لها النقد بسبب التوجهات الاشتراكية للنظام السياسي العراقي الذي سعى لبناء نظام اقتصادي اشتراكي يستند على رأسمالية الدولة على غرار التجربة الاشتراكية المصرية، وبالتالي أقدمت الحكومة العراقية على قرارات التأميم التي صدرت بصورة مفاجئة، وإذا كانت الحكومة ممثلة في المؤسسة الاقتصادية قد بررت هذه القرارات بأنها هدفت لخلق قطاع عام كانت عملية التنمية تحتاج إليه في ظل تردد القطاع الخاص بالمشاركة باستثمارات ضمن مشروعات التنمية وهيمنة رؤوس الأموال الأجنبية على المصارف الأهلية التجارية، ولكنها أدت لتباطؤ النمو الاقتصادي خلال الفترة 1965 – 1969 حيث وصل إلى 3.28% مقارنة بـ 4.95% بالفترة 1961 – 1964 [48].

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

كذلك يؤخذ على قرارات التأميم الاشتراكية أنها أحدثت خللًا بميزان العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص بنسبة تبلغ نحو 10% ورغم ذلك لم يستطع القطاع العام قيادة القطاع الخاص، وبخلاف أن هذه القرارات أسفرت عن هبوط معدلات الادخار وزيادة الضرائب على المؤسسات والشركات العامة لتعويض العجز المتنامي في موازنة الدولة نتيجة تخفيض أسعار السلع التي كان يتم تحديدها بعيدًا عن نموذج التكلفة والعائد على النحو الذي قلص من دخول رؤوس أموال جديدة وهبط بمعدلات الإنتاج مما استدعى لزيادة عمليات الاستيراد [49].

وكما سبقت الإشارة في موضعٍ متقدمٍ من هذا المبحث، توفي الرئيس عبد السلام عارف عام 1966 وتولى رئاسة العراق من بعده شقيقه، عبد الرحمن عارف الذي استمر بالحكم حتى العام 1968 [50].

وعند التدقيق في ميزانية الجمهورية العراقية خلال الفترة التي تولى فيها الرئيس عبد الرحمن عارف الحكم، يلاحظ أن اتجاهات سياسات الإنفاق ظلت على النحو الذي كانت عليه في فترة عبد السلام عارف، ففي ميزانية العام 1966 والتي أقرت في أيار (مايو) من ذات العام ثم أضيف إليها وألغي منها بعد ذلك بموجب القانون رقم (89) للعام 1967 بلغ إجمالي الاعتمادات 184.200 مليون دينار، بينما أنفق فعليًا 192.427 مليون دينار، فيما جاءت اعتمادات وزارة الدفاع بالمركز الأول بنسبة 32.57% من الميزانية ثم اعتمادات الإدارة المحلية والبلديات بالمركز الثاني بنسبة 19.27%، وبالمركز الثالث دائرة الشرطة بنسبة 8.13%، واعتمادات المشاريع الأخرى بالمركز الرابع بنسبة 7.7% وبعدها وزارة المالية بنسبة 7.26%، وفي المركز السادس وزارة التربية والتعليم بنسبة 5.58% [51].

ولقد كان العراق من بين الدول التي اعتمدت نظام تعدد الميزانيات وهو نظام تستخدم فيه الدولة ميزانيتها العادية بجانب ميزانيات أخرى للاستثمار وغير ذلك، ولكن هذا النظام بدأ يتراجع خلال الستينيات في ضوء تطور علوم المالية العامة وظهور نماذج تخطيط الاقتصاد القومي الشامل بالدول النامية التي أمكن عبرها وضع ميزانيات موحدة يمكن أن تعطي صورة كاملة للإنفاق الحكومي، وبموجب القانون رقم (101) للعام 1966 تم توحيد ميزانيات الجمهورية العراقية لأول مرة والتي أقرت بموجب القانون رقم (39) للعام 1967 وتضمنت فقط جدول موحد للنفقات الحكومية وكذلك جدول موحد للإيرادات [52].

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

الخاتمة

تمكنت مجموعة من ضباط الجيش العراقي من الإطاحة بالنظام الملكي والاستيلاء على السلطة وإعلان قيام الجمهورية في العام 1958، حيث شكلت هذه المجموعة مجلس سيادة تولى تسيير شؤون البلاد.، ويُعد تنظيم الضباط الأحرار الذي أطاح بالملكية من بين نماذج الحركة الوطنية التي أخذ دورها بالصعود منذ انتفاضة عام 1941 ثم ساهمت الأحداث التالية في تعزيز تواجدها بالساحة السياسية

ويعد قانون الإصلاح الزراعي الذي أصدره النظام الجمهوري في العام 1958 أول القرارات الاشتراكية التي هدفت لتصفية سلطة الإقطاع وإقامة علاقة جديدة للإنتاج فقد حدد هذا القانون الملكية الزراعية، كما حدد الجهات الحكومية المعنية بإدارة الملف الزراعي، وألغى النظام الجمهوري أيضًا مجلس الإعمار، وأنشأ بدلًا من ذلك وزارة التخطيط التي عهد إليها بالتخطيط للمشروعات والبرامج التنموية وإدارة الاقتصاد الوطني، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوزارة تعتبر من أبرز ملامح الهياكل المؤسسية ذات الطابع الاشتراكي.

اهتم النظام الجمهوري كذلك بالصناعة سواءً من الناحية المالية أو القانونية، وفي هذا الصدد وفر للقطاع الصناعي الاعتمادات اللازمة لتطويره، وبالإضافة لإقراره عددًا من القوانين لحماية الصناعة الوطنية، وفي إطار مساعيه لتحقيق الاستقلال الوطني، قام النظام الجمهوري بفك الارتباط بين الدينار العراقي والجنيه الإسترليني وتحويل عملة بيع النفط من الإسترليني إلى الدينار لتحسين مكانة العملة العراقية في الأسواق الدولية عبر خلق طلب عليها.

وبالإضافة لما سبق، أقر النظام لجمهوري الخطة الاقتصادية للعام 1959 وهي خطة بلغت مدتها 3 سنوات وخصصت لها اعتمادات بقيمة 3922 مليون دينار، وهدفت لرفع مستوى معيشة المواطنين واستكمال المشروعات التي خطط لها مجلس الإعمار وبعض المشروعات الأخرى وتقليص الدور الأجنبي بالاقتصاد العراقي وتوفير فرص العمل، ولكن سجلت نسبة التخلف بتنفيذ هذه الخطة 66.1%، بينما بلغت نسبة التنفيذ فقط 33.1%، كذلك قامت الحكومة العراقية في العام 1961 بإصدار القانون رقم (80) الذي أممت بموجبه شركات النفط العاملة بالبلاد، ومما لا شك فيه أن تلك الخطوة فتحت الطريق أمام قيام صناعة نفط وطنية.

شهدت فترة العهد الجمهوري الأول (1958 – 1963) أيضًا توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والفنية مع دول الكتلة الاشتراكية التي أسفرت عن إقامة بعض المشروعات الصناعية الهامة، وفي شباط (فبراير) 1963 أقصي عبد الكريم قاسم عن حكم العراق وتولى بدلًا منه عبد السلام عارف الذي ظل بالسلطة حتى وفاته في العام 1966 م تولى من بعده شقيقه، عبد الرحمن عارف إلى العام 1968.

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

وخلال فترة حكم عبد السلام عارف حاصرت الدولة النشاط الشيوعي، فيما سعت لإقامة نظام اشتراكي على غرار التجربة الاشتراكية المصرية، ويعد قرار تأسيس شركة النفط الوطنية في العام 1964 من بين أبرز قرارات هذه الفترة، كما تعد قرارات تأميم شركات القطاع الخاص كذلك من أبرز السياسات التي تم تبنيها، إلى جانب أن الإنفاق على تطوير القوات المسلحة ظل يحتل المركز الأول بجميع الميزانيات حتى خروج عبد الرحمن عارف من السلطة في العام 1968، كذلك يعد الإنفاق على المشاريع العامة والبلديات والتعليم ودائرة الشرطة من بين سمات العهد الجمهوري الثاني، كما وضعت أثناء هذا العهد الخطة الخمسية للفترة 1965 – 1969 والتي خصصت لها اعتمادات قيمتها 668 مليون دينار عراقي.

ومن الجدير بالذكر أن العراق بتلك الفترة وحد ولأول مرة ميزانيته العامة بعدما ظل يستخدم نظام تعدد الميزانيات وذلك في العام 1966 وإن كان هذا القرار دخل حيز التنفيذ في العام التالي 1967، ويوجه النقد لسياسات التأميم التي تبناها النظام الجمهوري كونها أدت لحالة من الخلل بين القطاع العام والخاص وزيادة العجز في الميزانية الحكومية وهروب الاستثمارات وزيادة الاستيراد ودون القدرة على خلق قطاع عام قوي وقادر على تلبية أكبر قدرٍ ممكن من الاحتياجات المحلية.

الهوامش

([1])محمد الطاهر بنادي، عبد الكريم قاسم ودوره في بناء الدولة العراقية إبان العهد الجمهوري (1958 – 1963)، مجلة دفاتر المخبر، مخبر المسألة التربوية في ظل التحديات الراهنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة خيضر بسكرة، المجلد رقم: 16، العدد رقم: 2، 2021، ص: 312

([2])إسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، لندن: منشورات الماجد، 1986، ص ص: 209 – 210

([3])نوري عبد الحميد العاني، وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (الجزء الأول: 14 تموز 1958 شباط 1959)، بغداد: بيت الحكمة، الطبعة الأولى، 2000، ص: 13

([4])المصدر السابق، ص ص: 14 – 15

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

([5])ميلود ميسوم، ومعمر شعشوع، التجارب الوحدوية في الوطن العربي المعاصر: تجربة الجمهورية العربية المتحدة أنموذجًا (1958 – 1961م)، مجلة روافد للبحوث والدراسات، مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة غرداية، المجلد رقم: 8، العدد الأول، 2023، ص ص: 80 – 81، وص: 94

([6])دستور العراق المؤقت للعام 1958، المواد أرقام (1) و(3) و(14) على التوالي

[7]نديم عيسى الجابري، فكرة الجمهورية في العراق، بغداد: مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2013، ص ص: 68 – 69

([8])عكاب يوسف الركابي، العراق في العهد الجمهوري الأول 1958 – 1963: قراءة تاريخية في الصراعات السياسية والاجتماعية، مجلة جامعة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد رقم: 13، العدد رقم: 38، 2017، ص: 40

([9])علي عبد الهادي المعموري، الجيش والفصائل غير النظامية في العراق: جدلية الدولة والبديل الإثني، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد رقم: 22/ 6، خريف 2017، ص ص: 126 – 127

([10])رغد فلاح عبد كاظم الخزرجي، التأثير المتبادل بين القوى السياسية العراقية (1958 – 1968)، مجلة معهد العلمين للدراسات العليا، النجف، العدد رقم: 14، 2023، ص: 507

([11])نديم عيسى الجابري، فكرة الجمهورية في العراق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 71 – 72

([12])مظهر محمد صالح، ثورة 14 تموز 1958: بناء الأنموذج الاقتصادي القياسي، مجلة الثقافة الجديدة، العدد رقم: 431 – 432، تموز (يوليو) 2022، ص: 68

([13])فلاح خلف علي الربيعي، تحليل التغييرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق، أرشيف ميونخ الشخصي (MPRA)، الورقة رقم: 28371، 25 كانون الثاني (يناير) 2011، ص: 6

([14])فلاح خلف علي الربيعي، تحليل التغييرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق، أرشيف ميونخ الشخصي (MPRA)، الورقة رقم: 28371، 25 كانون الثاني (يناير) 2011، ص: 6

([15])مظفر عبود حمودي، وماجد جاسم عيادة، الأراضي الزراعية في العراق: تشريعاتها – مشاكلها والحلول، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، أيلول (سبتمبر) 2015، ص: 6

([16])أبو بكر عمر حامد، وإسماعيل نامق حسين، المشكلات القانونية بتملك الأراضي الزراعية في العراق (دراسة تحليلية)، المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية، المجلد رقم: 8، العدد رقم: 2، كانون الأول (ديسمبر) 2024، ص: 257

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

([17])صالح ياسر، قانون الإصلاح الزراعي رقم (30) أحد أهم منجزات ثورة 14 تموز 1958: الحاجة إلى مقاربة طبقية، الموقع الإلكتروني للحزب الشيوعي العراقي، 14 تموز (يوليو) 2024. متاح عبر الرابط: https://2u.pw/xF6g89fi

([18])سالم هاشم أبو دله، السياسة الداخلية لحكومة عبد الكريم قاسم (1985 – 1963)، مجلة جامعة أهل البيت، العدد رقم: 34، كانون الأول (ديسمبر) 2023، ص: 551

([19])ضياء المحسن، مستقبل العملة العراقية، وكالة أنباء براثا، 28 – 11 – 2018. متاح عبر الرابط: https://2u.pw/HU0BkA0n

([20])غصون مزهر حسين، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1958–1968، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2005، ص 175

([21])المصدر نفسه، ص ص: 175 – 176

([22])المصدر نفسه، ص: 176؛ عبود سعيد السامرائي، التطور الاقتصادي الحديث في العراق، مطبعة القضاء، النجف، 1977، ص102

([23])سالم هاشم أبو دله، السياسة الداخلية لحكومة عبد الكريم قاسم (1985 – 1963)، مرجع سبق ذكره، ص: 557

([24])وجدان كارون فريح التميمي، موقف الولايات المتحد الأمريكية من قرار تأميم النفط العراقي عام 1972 في ضوء الوثائق الأمريكية، مجلة وميض الفكر للبحوث، الجمعية الوطنية للثقافة والتطوير، بيروت، العدد رقم: 13، آذار (مارس) 2022، ص ص: 26 – 27

([25])جواد كاظم لفته الكعبي، المكانة المؤسساتية لشركة النفط الوطنية العراقية في منظومة إدارة الموارد النفطية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2021، ص: 13

([26])آلاء عبد الكاظم جبار حسين، السياسات النفطية وأثرها على الدخل القومي (1958 – 1968م)، مجلة دراسات تاريخية، بيت الحكمة العراقي، العدد رقم: 53، 2021، ص: 269

([27])جلال عبد الرزاق المهدي، تطور النفقات العامة في العراق خلال الفترة 1939–1968، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الادارة والاقتصاد والعلوم السياسية، 1973، ص 24؛ غصون مزهر حسين، المصدر السابق، ص 176.

([28])اتفاقية التعاون الاقتصادي، جريدة الوقائع العراقية، العدد 147 في 29اذار 1959؛ تصديق اتفاقية مشاريع الصناة الدفاعية، جريدة الوقائع العراقية، العدد 278 في 27/ كانون الاول 1959؛ تصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين الجمهورية العراقية وجمهورية جيكوسلوفاكيا، جريدة الوقائع العراقية، العدد 439 في 9 تشرين الثاني 1960

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

([29])سالم هاشم أبو دله، السياسة الداخلية لحكومة عبد الكريم قاسم (1963 – 1985)، ص ص: 558 – 559

([30])العراق.. أزمة دولة أم أزمة نظام؟، سلسلة دراسات أوراق العرب، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2022، ص: 9

([31])كمال عبد الله حسين، والناصر دريد سعيد، أثر تسييس الجيش في الاستقرار السياسي في العراق 1921 – 1991، ص ص: 30 – 31

([32])المصدر نفسه، ص: 30

([33])رؤى عربي، وسعاد ديبوش، دور الشيعة السياسي في العراق خلال القرن العشرين (1920 – 1999)، أطروحة ماجستير في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماع – فرع التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2022، ص: 58

([34])ذاكر محي الدين عبد الله العراقي، أصداء التطورات الداخلية السودانية (1964 – 1970)، مجلة التربية للعلوم الإنسانية، المجلد الأول، العدد رقم: 3، 2021، ص: 26

([35])حيدر سمير سالم، الأوضاع السياسية لكرد العراق في عهد الرئيس أحمد حسن البكر (1968 – 1979)، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2019، ص: 29

([36])عقيل عباس، الدولة الريعية في العراق في نزعها الأخير، موقع سكاي نيوز عربية، الأول من كانون الثاني (يناير) 2021. متاح عبر الرابط: https://linksshortcut.com/mQuMo

([37])جعفر بهلول جابر الحسيناوي، الأبعاد السياسية والاقتصادية لاحتلال العراق وأثره على الجيران الإقليميون، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية بكلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013، ص: 14

([38])سالم عبد الحسن رسن، تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة (2003 – 2015)، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2017، ص ص: 30 – 31

([39])مصدر الثروة وسبب الحروب.. قصة النفط العراقي، موقع الحرة، 10 نيسان (أبريل) 2023. متاح عبر الرابط: https://linksshortcut.com/dXBkW

([40])جمال صبحي طالب، طاهر يحيى ودوره في تاريخ العراق المعاصر (1914 – 1968م)، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، 2015، ص ص: 45 – 46

([41])علي رياض كوير الفتلاوي، وزارة المالية العراقية بنيتها الإدارية والتنظيمية (1958 – 1968)، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ – كلية التربية، جامعة القادسية، 2017، ص ص: 222 – 223

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

([42])المصدر نفسه، ص ص: 223 – 224

([43])المصدر نفسه، ص ص: 225 – 226

([44])يحيى كاظم المعموري، وعلي جليل عبد الحسن الفتلاوي، التطور التاريخي لسكك حديد الجمهورية العراقية (1958 – 1979)، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد رقم: 13، العدد رقم: 3، أيلول (سبتمبر) 2022، ص: 2923

([45])عباس النصراوي، التنمية والنفط بين 1958 – 1968، شبكة الاقتصاديين العراقيين، نيسان (أبريل) 2018، ص: 5

([46])المصدر نفسه، والصفحة نفسها

([47])عمران بندر مراد، التشتت الصناعي والتنمية المستدامة للصناعة في العراق (محافظة القادسية أنموذجًا) مجلة الأستاذ، المجلد الثاني، العدد رقم: 219، 2016، ص: 21

([48])كامل علاوي كاظم الفتلاوي، وحسن لطيف كاظم الزبيدي، أزمة التنمية في العراق: مسارات مضطربة في مائة عام (1921 – 2021)، بغداد: مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولى، 2022، ص ص: 27: 29

([49])المصدر نفسه، ص ص: 28: 30

([50])محمد الجوادي، عبد الرحمن عارف.. الرئيس العربي الوحيد الذي أدى دور املك الدستوري، الجزيرة نت، 23/ 5/ 2020. متاح عبر الرابط: https://linksshortcut.com/EHwQq

([51])علي رياض كوير الفتلاوي، وزارة المالية العراقية بنيتها الإدارية والتنظيمية (1958 – 1968)، مرجع سبق ذكره، ص ص: 230: 232

([52])المصدر نفسه، ص ص: 233 – 234

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

المصادر:

أولًا – الكتب

1. دستور العراق المؤقت للعام 1958.
2. إسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، لندن: منشورات الماجد، 1986.
3. نديم عيسى الجابري، فكرة الجمهورية في العراق، بغداد: مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 2013.
4. نوري عبد الحميد العاني، وآخرون، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (الجزء الأول: 14 تموز 1958 – 7 شباط 1959)، بغداد: بيت الحكمة، الطبعة الأولى، 2000.
5. عبود سعيد السامرائي، التطور الاقتصادي الحديث في العراق، مطبعة القضاء، النجف، 1977.

ثانيًا – الأطروحات والأبحاث والتقارير العلمية

1. محمد الطاهر بنادي، عبد الكريم قاسم ودوره في بناء الدولة العراقية إبان العهد الجمهوري (1958 – 1963)، مجلة دفاتر المخبر، مخبر المسألة التربوية في ظل التحديات الراهنة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة خيضر بسكرة، المجلد رقم: 16، العدد رقم: 2، 2021.

2. أبو بكر عمر حامد، وإسماعيل نامق حسين، المشكلات القانونية بتملك الأراضي الزراعية في العراق (دراسة تحليلية)، المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية، المجلد رقم: 8، العدد رقم: 2، كانون الأول (ديسمبر) 2024.

3. آلاء عبد الكاظم جبار حسين، السياسات النفطية وأثرها على الدخل القومي (1958 – 1968م)، مجلة دراسات تاريخية، بيت الحكمة العراقي، العدد رقم: 53، 2021.

4. جعفر بهلول جابر الحسيناوي، الأبعاد السياسية والاقتصادية لاحتلال العراق وأثره على الجيران الإقليميون، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية بكلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013.

5. جمال صبحي طالب، طاهر يحيى ودوره في تاريخ العراق المعاصر (1914 – 1968م)، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، 2015.

6. جلال عبد الرزاق المهدي، تطور النفقات العامة في العراق خلال الفترة 1939–1968، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الادارة والاقتصاد والعلوم السياسية، 1973.

7. جواد كاظم لفته الكعبي، المكانة المؤسساتية لشركة النفط الوطنية العراقية في منظومة إدارة الموارد النفطية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2021.

8. حيدر سمير سالم، الأوضاع السياسية لكرد العراق في عهد الرئيس أحمد حسن البكر (1968 – 1979)، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2019.

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

9. ذاكر محي الدين عبد الله العراقي، أصداء التطورات الداخلية السودانية (1964 – 1970)، مجلة التربية للعلوم الإنسانية، المجلد الأول، العدد رقم: 3، 2021.

10. رغد فلاح عبد كاظم الخزرجي، التأثير المتبادل بين القوى السياسية العراقية (1958 – 1968)، مجلة معهد العلمين للدراسات العليا، النجف، العدد رقم: 14، 2023.

11. رؤى عربي، وسعاد ديبوش، دور الشيعة السياسي في العراق خلال القرن العشرين (1920 – 1999)، أطروحة ماجستير في ميدان العلوم الإنسانية والاجتماع – فرع التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2022.

12. سالم عبد الحسن رسن، تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة (2003 – 2015)، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2017.

13. سالم هاشم أبو دله، السياسة الداخلية لحكومة عبد الكريم قاسم (1963 – 1985)، مجلة جامعة أهل البيت، العدد رقم: 34، كانون الأول (ديسمبر) 2023.

14. عباس النصراوي، التنمية والنفط بين 1958 – 1968، شبكة الاقتصاديين العراقيين، نيسان (أبريل) 2018.

15. العراق.. أزمة دولة أم أزمة نظام؟، سلسلة دراسات أوراق العرب، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2022.

16. عكاب يوسف الركابي، العراق في العهد الجمهوري الأول 1958 – 1963: قراءة تاريخية في الصراعات السياسية والاجتماعية، مجلة جامعة واسط للعلوم الإنسانية، المجلد رقم: 13، العدد رقم: 38، 2017.

17. علي رياض كوير الفتلاوي، وزارة المالية العراقية بنيتها الإدارية والتنظيمية (1958 – 1968)، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ – كلية التربية، جامعة القادسية، 2017.

18. علي عبد الهادي المعموري، الجيش والفصائل غير النظامية في العراق: جدلية الدولة والبديل الإثني، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد رقم: 22/ 6، خريف 2017.

19. عمران بندر مراد، التشتت الصناعي والتنمية المستدامة للصناعة في العراق (محافظة القادسية أنموذجًا) مجلة الأستاذ، المجلد الثاني، العدد رقم: 219، 2016.

20. غصون مزهر حسين، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1958–1968، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2005.

21. فلاح خلف علي الربيعي، تحليل التغييرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق، أرشيف ميونخ الشخصي (MPRA)، الورقة رقم: 28371، 25 كانون الثاني (يناير) 2011.

22. كامل علاوي كاظم الفتلاوي، وحسن لطيف كاظم الزبيدي، أزمة التنمية في العراق: مسارات مضطربة في مائة عام (1921 – 2021)، بغداد: مركز الرافدين للحوار، الطبعة الأولى، 2022.

23. كمال عبد الله حسين، والناصر دريد سعيد، أثر تسييس الجيش في الاستقرار السياسي في العراق 1921 – 1991، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد الثاني، العدد رقم: 3، حزيران (يونيو) 2019.

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

24. مظفر عبود حمودي، وماجد جاسم عيادة، الأراضي الزراعية في العراق: تشريعاتها – مشاكلها والحلول، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، أيلول (سبتمبر) 2015

25. مظهر محمد صالح، ثورة 14 تموز 1958: بناء الأنموذج الاقتصادي القياسي، مجلة الثقافة الجديدة، العدد رقم: 431 – 432، تموز (يوليو) 2022.

26. ميلود ميسوم، ومعمر شعشوع، التجارب الوحدوية في الوطن العربي المعاصر: تجربة الجمهورية العربية المتحدة أنموذجًا (1958 – 1961م)، مجلة روافد للبحوث والدراسات، مخبر الجنوب الجزائري للبحث في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة غرداية، المجلد رقم: 8، العدد الأول، 2023.

27. وجدان كارون فريح التميمي، موقف الولايات المتحد الأمريكية من قرار تأميم النفط العراقي عام 1972 في ضوء الوثائق الأمريكية، مجلة وميض الفكر للبحوث، الجمعية الوطنية للثقافة والتطوير، بيروت، العدد رقم: 13، آذار (مارس) 2022.

28. يحيى كاظم المعموري، وعلي جليل عبد الحسن الفتلاوي، التطور التاريخي لسكك حديد الجمهورية العراقية (1958 – 1979)، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد رقم: 13، العدد رقم: 3، أيلول (سبتمبر) 2022.

ثالثًا – الصحف والمواقع الإلكترونية

1. جريدة الوقائع العراقية، الاعداد (278) اذار (147) كانون الأول 1959 والعدد(439) تشرين الثاني 1960.

2. صالح ياسر، قانون الإصلاح الزراعي رقم (30) أحد أهم منجزات ثورة 14 تموز 1958: الحاجة إلى مقاربة طبقية، الموقع الإلكتروني للحزب الشيوعي العراقي، 14 تموز (يوليو) 2024. متاح عبر الرابط: https://2u.pw/xF6g89fi .

3. ضياء المحسن، مستقبل العملة العراقية، وكالة أنباء براثا، 28 – 11 – 2018. متاح عبر الرابط: https://2u.pw/HU0BkA0n .

4. عقيل عباس، الدولة الريعية في العراق في نزعها الأخير، موقع سكاي نيوز عربية، الأول من كانون الثاني (يناير) 2021. متاح عبر الرابط: https://linksshortcut.com/mQuMo .

5. محمد الجوادي، عبد الرحمن عارف.. الرئيس العربي الوحيد الذي أدى دور املك الدستوري، الجزيرة نت، 23/ 5/ 2020. متاح عبر الرابط : https://linksshortcut.com/EHwQq

6. مصدر الثروة وسبب الحروب.. قصة النفط العراقي، موقع الحرة، 10 نيسان (أبريل) 2023. متاح عبر الرابط: https://linksshortcut.com/dXBkW .

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

Sources:
First - books
1. The temporary constitution of Iraq for the year 1958.
2. Ismail Al -Arif, Secrets of the July 14 Revolution and the establishment of the Republic in Iraq, London: Al -Majid Publications, 1986.
3. Nadim Issa Al-Jabri, The idea of the Republic in Iraq, Baghdad: Al-Fadila Foundation for Studies and Publishing, First Edition, 2013.
4. Nuri Abdul Hamid Al -Ani, and others, the history of Iraqi ministries in the Republican era (Part 1: July 14, 1958 - February 7, 1959), Baghdad: House of Wisdom, First Edition, 2000.
5. Abboud Saeed Al -Samarrai, Modern Economic Development in Iraq, Judicial Press, Najaf, 1977.
Second - theses, research and scientific reports:
1. Muhammad al -Taher in a club, Abdul Karim Qasim and its role in building the Iraqi state during the Republican era (1958-1963), Magazine of the informant's books, informant of the educational issue in light of the current challenges, College of Humanities and Social Sciences, University of Khadir Biskra, Volume No. 16, Issue No. 2, 2021.
2, Abu Bakr Omar Hamid, Ismail Namik Hussein, Legal Problems of Ownership of Agricultural Land in Iraq (Analytical Study), The Scientific Journal of Jihan University - Sulaymaniyah, Volume No. 8, Issue No. 2, December 2024.
3, Alaa Abdul Kazim Jabbar Hussein, Oil Policies and its impact on national income (1958 - 1968 AD), Historical Studies Magazine, Iraqi House, Issue No. 53, 2021.
4. Ja`far Bahloul Jaber Al -Husainawi, the political and economic dimensions of the occupation of Iraq and its impact on regional neighbors, a master's thesis in political science, Department of International Economic Relations at the Faculty of Political Science, Al - Nahrain University, 2013.
5. Jamal Subhi Talib, Taher Yahya and his role in the contemporary history of Iraq (1914 - 1968 AD), Master's thesis in modern and contemporary history, Department of History, College of Education for Girls, Tikrit University, 2015.
6. Jalal Abdul-Razzaq Al-Mahdi, the development of public expenditures in Iraq during the period 1939-1968, unpublished Master Thesis, Cairo University, College of Administration, Economy and Political Science, 1973.
7. Jawad Kazem Lajat Al -Kaabi, the institutional status of the Iraqi National Oil Company in the oil resources management system, Al -Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2021.
8, Haider Samir Salem, The political conditions of Iraq's Kurds during the era of President Ahmed Hassan Al -Bakr (1968-1979), Master's thesis in Modern and Contemporary History, Department of History, College of Arts, Basra University, 2019.
9. Zakir Mohiuddin Abdullah Al -Iraqi, Echoes of Sudanese internal developments (1964-1970), Journal of Education for Humanities, Volume 1, Issue No. 3, 2021.
10. Raghad Falah Abdul Kazem Al -Khazraji, the mutual influence between the Iraqi political forces (1958-1968), Journal of El Alamein Institute for Graduate Studies, Najaf, Issue No. 14, 2023.

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

11. ROUArab, Souad Deboush, the role of the political Shiites in Iraq during the twentieth century (1920-1999), Master's thesis in the field of humanities and sociology - the history branch, the Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Muhammad Khader - Biskra, 2022.
12. Salem Abdel -Hassan Rasan, Development of the Iraqi economy between the fluctuations of oil returns and diversification of income sources for the period (2003-2015), Master's thesis in Economic Sciences, College of Administration and Economics, Al -Qadisiyah University, 2017.
13. Salem Hashem Abu Dallah, The internal policy of the government of Abdul Karim Qasim (1985 - 1963), Ahl Al -Bayt University Journal, Issue No. 34, December 2023.
14. Abbas Al -Nasrawi, Development and Oil between 1958-1968, Iraqi Economists Network, April 2018.
15. Iraq .. a state crisis or a regime crisis?, Series of Arab papers studies, Ra Center for Strategic Studies, Cairo, 2022.
16. Akbab Youssef Al -Rikabi, Iraq in the first Republican era 1958 - 1963: A historical reading in political and social conflicts, Wasit University Journal of Humanities, Volume No. 13, Issue No. 38, 2017.
17. Ali Riyad Koir Al -Fatlawi, the Iraqi Ministry of Finance, its administrative and organizational structure (1958 - 1968), Master's thesis in modern and contemporary history, Department of History - College of Education, Al -Qadisiyah University, 2017.

18. Ali Abdel -Hadi Al -Maamouri, the army and irregular factions in Iraq: the dialectic of the state and the ethnic alternative, Imran Magazine for Social Sciences, the Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, Issue No. 22/6, Fall 2017.
19, Imran Bandar Murad, Industrial District and Sustainable Development for Industry in Iraq (Al -Qadisiyah Governorate as a model) Professor Magazine, Volume II, Issue No. 219, 2016.
20. Kamel Allawi Kazem Al -Fatlawi, Hassan Latif Kazem Al -Zubaidi, the development crisis in Iraq: turbulent paths in a hundred years (1921-2021), Baghdad: Al -Rafidain Center for Dialogue, First Edition, 2022.
21. Falah Khalaf Ali Al -Rubaie, analysis of changes in economic policies in Iraq, Munich Personal Archives (MPRA), Paper No.: 28371, January 25, 2011.
22. Kamel Allawi Kazem Al -Fatlawi, Hassan Latif Kazem Al -Zubaidi, the development crisis in Iraq: turbulent paths in a hundred years (1921-2021), Baghdad: Al -Rafidain Center for Dialogue, First Edition, 2022.
23, Kamal Abdullah Hussein, and Nasser Duraid Saeed, the impact of the politicization of the army on political stability in Iraq 1921-1991, Journal of Political and Security Studies, Volume II, Issue No. 3, June 2019.
24. Muzaffar Abboud Hammoudi, Majid Jassim A clinic, agricultural lands in Iraq: its legislation - its problems and solutions, the statement of studies and planning, Baghdad, September 2015
25. Mazhar Muhammad Saleh, Revolution of July 14, 1958: Building the Standard Economic Model, New Culture Magazine, Issue No. 431 - 432, July 2022.
26. Miloud Maysum, Muammar Shashawah, Unitary Experiences in the Contemporary Arab World: The experience of the United Arab Republic as a model (1958-1961 AD), Rawafid Magazine for Research and Studies, The Algerian South Laboratory for Research in History and Islamic Civilization, University of Ghardaia, Volume No. 8, first issue, 2023.
27. Wijdan Karen Freih Al -Tamimi, the position of the United States of the American on the decision to nationalize Iraqi oil in 1972 in the light of the American documents, Mati al -

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq

Thika Magazine for Research, the National Assembly of Culture and Development, Beirut, Issue No. 13, March 2022.
28- Yahya Kazem Al-Maamouri and Ali Jalil Abdul-Hassan Al-Fatlawi, the historical development of the Iraqi Republic Railways (1958-1979), Journal of Humanities, College of Education for Humanities, Volume 13, No. 3, September 2022.

Third - newspapers and websites

1. The Iraqi Fact Newspaper, Al -Naad (278) March (147) December 1959 and the number (439) November 1960.
2. Saleh Yasser, Agricultural Reform Law No. (30) is one of the most important achievements of the July 14, 1958 revolution: the need for a class approach, the website of the Iraqi Communist Party, July 14, 2024. available via the link: https://2u.pw/xf6g89fi.
3. Diaa Al -Mohsen, the future of the Iraqi currency, Partha News Agency, 28-11-2018. Available via the link: https://2u.pw/hu0bka0n.
4. Aqeel Abbas, the rentier state in Iraq in its last removal, Sky News Arabia, January 1, 2021. available via the link: https://linksshortcut.com/mqumo.
5. Muhammad Al -Jawadi, Abdul Rahman Aref .. The only Arab president who played the role of the constitutional property, Al -Jazeera Net, 5/23/220
6. Source of wealth and the cause of wars .. Iraqi oil story, Al Hurra site, April 10, 2023. available via the link: https://linksshortcut.com/dxbkw.

Corresponding author: bassim.th19@st.tu.edu.iq